القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في فترات التضخم الاقتصادي وأثره على نتائج التحليل المالي دراسة حالة مديرية الصيانة سوناطراك الأغواط DML(2017-2021)

Accounting measurement according to the financial accounting system in periods of economic inflation and its impact on the results of the financial analysis A case study for the Sonatrach Maintenance Directorate of Laghouat (2017-2021)

مراد مسعود سعداوي (*)
جامعة الأغواط
mm.saadaoui@lagh-univ.dz

بعداش طاهر
جامعة الأغواط
baadache.t@gmail.com

عبيرات لخضر
جامعة الأغواط
medmelek754@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/12/01 تاريخ القبول للنشر: 2023/04/27

****

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مصداقية القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في فترات التضخم وما أثر ذلك على نتائج التحليل المالي وهذا من خلال معالجة إشكالية يدور مضمونها حول كيف يكون التقييم المحاسبي في فترات التضخم وما أثر ذلك على نتائج التحليل المالي ، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية ، حيث تناول الجانب النظري الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي وتحليل المالي وأثر القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي ثم تم إسقاط ذلك في الدراسة الميدانية على مديرية الصيانة سوناطراك الأغواط ليتم في نهاية التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

إن بدائل القيا س المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتوافق مع إجراءات وأساليب معالجة التضخم في المحاسبة .

*المؤلف المرسل.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، النظام المحاسبي المالي ، الأداء المالي ، القياس المحاسبي

Abstract:

.The study aims to know the extent of the credibility of the accounting measurement according to the financial accounting system in periods of inflation and its impact on the results of the financial analysis. The subject through a combination of theoretical study and field study, where the theoretical side dealt with the theoretical framework of the financial accounting system and financial analysis and the impact of accounting measurement according to the financial accounting system on the financial analysis, then this was dropped in the field study on the Maintenance Directorate of Sonatrach Laghouat to be at the end of reaching a group of The most important results are: The accounting measurement alternatives that the financial accounting system came up with are compatible with the procedures and methods of dealing with inflation in accounting

***key words**:* analysis, Financial accounting system, Financial performance, accounting measurement

مقدّمة:

أدى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها، إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، مما استوجب تبني معايير محاسبية من طرف هيئات دولية مختصة تتضمن مجموعة من المبادئ والأحكام المحاسبية المتفق عليها والتي تعمل على التقريب والتوفيق بين الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وفي هذا السياق وباعتبار الجزائر تتأثر بالتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي أصبح نظامها المحاسبي (PCN)، الذي تم إعداده وفق الاقتصاد الموجه لا يستجيب لهذه التطورات الدولية في ما يتعلق بالممارسات المحاسبية، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع هذه التطورات، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى إصدار قانون النظام المحاسبي المالي سنة 2010 الذي يشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد على تبويب وتسجيل العمليات المالية وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وتعمل على تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي وتعزيز الشفافية والرقابة، وقد تضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية مستوحى من معايير المحاسبة الدولية(IAS, IFRS) ، يسمح بإعداد القوائم والتقارير المالية ، التي تمثل أرقام مطلقة

لا تقدم صورة كافية عن الوضعية المالية للمؤسسات ، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها ، وبيان جوانب القوة والضعف فيها .

لهذا جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم جديدة لها عدة امتيازات على التحليل المالي فالقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf تتميز باهتمامها بالواقع الاقتصادي على المظهر القانوني الذي كان سائد في المخطط المحاسبي الوطنيPCN، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم ،حيث أن النظام المحاسبي المالي يسمح باستخدام القيمة العادلة في عملية إعادة التقييم ، فيجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية ستعبر عن القيمة الحقيقية للمؤسسة ،كون أن معايير الإفصاح معدة للأطراف المهنية من مساهمين ومستثمرين وليس فقط لإدارة الضرائب ،كما يعتقد النظام السابق PCN. وهذا ما يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية جيدة تمكن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من استمراريتها وترقية نشاطها بشكل أحسن وتوفير مؤشرات مالية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة .

وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي :

ما أثر القياس المحاسبي وفق قواعد النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم على نتائج التحليل المالي ؟

من خلال هذه الاشكالية يمكننا ابراز التساؤلات الفرعية التالية :

ما مدى تأثير طرق التقييم وفق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي ؟

هل التقييم وفق قواعد النظام المحاسبي المالي في فترات التضخم يقدم صورة كافية عن الاداء المالي للمؤسسة ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المشار إليها سابقا ، تم وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى : ليس هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات ونتائج التحليل المالي

الفرضية الثانية : أقر النظام المحاسبي المالي عدة تغييرات بطرق التقييم في فترات التضخم والتي إذا تم تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سوف يكون لها الأثر الايجابي على الأداء المالي للمؤسسة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية :

- ✓ التطرق بالدراسة والتحليل لموضوع هام وهو التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من جميع نواحي واتخاذ القرار .
- ✓ كون ان عملية التحليل المالي تبين لنا وضعية أداء المؤسسة والكشف عن نقاط قوة ونقاط الضعف .
- ✓ اسقاط الجانب النظري على مديرية الصيانة سوناطراك الأغواط (DML)

أهداف الدراسة :

- ✓ معرفة أهم التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وكيف تؤثر على نتائج التحليل المالي
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي .
- ✓ إبراز أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي .

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية واثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين :

1.**المنهج الوصفي :** بخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العلمي .

2.**المنهج التحليلي :** يخص الجانب التطبيقي القيام بدراسة حالة مؤسسة مديرية الصيانة سوناطراك الأغواط (DML) وذلك من خلال اسقاط مختلف معارفنا النظرية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها

:تقسيمات الدراسة

لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الدارسة على النحو التالي:

المحور الأول : التأصيل المعرفي لمتغيرات الدراسة

المحور الثاني : الاطار الميداني للدراسة

المحور الأول : التأصيل المعرفي لمتغيرات الدراسة

1.مفاهيم حول القياس المحاسبي و النظام المحاسبي المالي

1.1 تعريف القياس المحاسبي

لقد تعددت تعاريف القياس المحاسبي باختلاف أفكار ومرجعيات الباحثين، ولقد تم تعريف القياس المحاسبي كالتالي:

عرف هندريكس (Handrekson) القياس المحاسبي على أنه تخصيص الأعداد للتعبير عن الأشياء أو الأحداث الخاصة بالمؤسسة بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع أو التجربة، مع ذلك فإن القياس يتضمن عملية التبويب (Ampell, 1975,P258)

أيضا عرفه Belkaoui تعريفا مشابها لهندريكسون حيث اعتبر أن القياس في المحاسبة تقليديا يتطلب تحديد (تعين) قيم رقيمة للأشياء أو الأحداث أو سماتها بطريقة تضمن جمعا (إضافة) سهلا للبيانات (Belkaoui, 2004,P42).

ويمكننا تعريف القياس المحاسبي على أنه منح قيم نقدية للأحداث الاقتصادية الخاصة في المؤسسة والتي تشكل البنود التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية.

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر تدريجيا من خلال عدة تشريعات التي حددت طبيعة ومفهوم هذا النظام.

2.1 تعريف النظام المحاسبي المالي

تم تعريف النظام المحاسبي المالي في القانون رقم 07-11 من خلال المادة 03 منه كما يلي: " المحاسبة المالية نزام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته (أدائه) ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (الجريدة الرسمية ، 2007،ص 3).

من خلال التعريف يمكن القول بأن المحاسبة المالية تتميز بـ:

أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية.

هذه المعلومة رقمية عددية أي يمكن قياسها نقديا.

تصنيف وتقييم هذه المعلومة وفقا للمعايير الدولية.

يتم عرض هذه المعلومات في كشوف لقياس وضعية الخزينة (جدول التدفق النقدي).

إعداد الكشوف المالية يتم في نهاية السنة المالية (مبدأ الدورية).

وفقا للمادة 02 من القانون 07-11 تم تحديد مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث ينطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية ويستثنى من هذا المجال الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

كما حددت المادة 04 من نفس القانون الأشخاص الملزمين بمسك المحاسبة المالية وهم: (الجريدة الرسمية ، 2007،ص 3)

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

التعاونيات.

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين فيمكنها وفقا للمادة 05 من نفس القانون مسك محاسبة مالية مبسطة.

3.1 أهداف النظام المحاسبي المالي

يضم النظام المحاسبي المالي في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية نجدها موضحة في النقاط التالية:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية من المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق. (عيسى، 2014،ص 88)

4.1 أهمية النظام المحاسبي المالي

- تظهر أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية كما يلي:
- توضيح المبادئ والقواعد المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم.
- يستجيب لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية الحالية والمستقبلية.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار
- يسهل عملية تدقيق الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يضمن بنسبة كبيرة تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية، مما يدعم شفافية الحسابات.

- تحسين تسيير القروض من كرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة. (حمزة، 2018،ص 11)

5.1 . تداعيات تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي

منذ تبني الجزائر للمخطط المحاسبي الوطني لم تقم بأي تعديل يمس محتواه يتماشى والتطورات التي عرفها الاقتصاد (التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر) ولا لسد الثغرات مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الايجاري.

ولتدارك هذا الأمر تم تبني نظاما جديدا يتماشى وتطلعات الاقتصاد الوطني، فكانت هناك أسباب لتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي نذكر منها:

الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية والسماح بالعمل على مبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.

النقائص والثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق.

محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تمويل الاجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتها من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الاجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية. (مراد و راضية، 2020،ص 4)

2. ماهية التحليل المالي

1.2 مفهوم التحليل المالي :

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار ، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل . (وليد، 2007، ص 21)

كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه استعمال القوائم المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها ، والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي . (Subereamanyamend, 2009,P13)

كما يعرفه شعيب شنوف على أنه عبارة عن الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يطبقها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوفات المحاسبية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه الوضعية المالية في المستقبل . (شنوف، 2012،ص 10)

كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها للإفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة . (عبد الفتاح و عادل ، 2019، ص 133)

كما يعرف على أنه توضيح وتفسير القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم وذلك باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تساعد المدير المالي في اتخاذ القرارات . (مراد، فتيحة ، و لخضر، 2020، ص46)

كما يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة .

2.2 أهدف التحليل المالي :

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية :

التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ؛

معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض ؛

تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة ؛

الحكم على كفاءة الإدارة ؛

تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة ؛

الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم . (كراجة ، 2000، ص 143)

3.2 مقومات التحليل المالي :

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الركائز أساسية لابد من مراعاتها .

ويمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدم في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية .

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا عليما يتناسب مع أهداف عملية التحليل .

- يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها . (مطر، 2000، ص 7)

4.2 نطاق التحليل المالي :

ينقسم التحليل المالي إلى التحليل مالي داخلي وتحليل خارجي :

التحليل المالي الداخلي : هو التحليل الذي يقوم به شخص من داخل المؤسسة وتحليل شامل لكل الأنشطة ذات الأثر المالي في المؤسسة ، حيث يتمتع المحلل المالي بجمع المعلومات الضرورية التي تجعل تحليله أكثر دقة وملاءمة وشمولية .

التحليل المالي الخارجي : هو تحليل يقوم به شخص خارجي (هيئة أو محلل مالي) من أجل فحص الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وإعطاء الحلول المناسبة للوضع المالي السيئ . (مراد، فتيحة ، و لخضر، 2020، ص46)

3. تقييم البيئة المالية للمؤسسة بوسطة التحليل المالي :

مفهوم التحليل المالي الساكن : يتم هذا النوع من التحليل بدراسة مختلف التدفقات الكمية الموجودة بين مختلف بنود الميزانية خلال فترات زمنية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي وهي كالتالي : الميزانيات رأس النسب المالية . (جريدة المحاسبين، 2020)

كذلك يسمى بالتحليل الذمي ذلك لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق وعليها التزامات واعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق وأول من استخدامه كأداة تحليلية هم البنوك والوسطاء الماليين لاتخاذ قرارات الاقراض ثم تطور التحليل المالي الساكن لصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء على تسديد ديونها ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة ، حيث أن هذا التحليل يساهم في معرفة خطر التخلف عن السداد كونة يتعلق بمدى معرفة توافر هذه الاستحقاقات آنيا (حالة العسر المالي) وأما في حالة الإفلاس المالي للمؤسسة تكون فيها المؤسسة عاجزة عن مواجهة مجموعة ديونها . (إلياس و يوسف، 2006، ص303)

4.التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوزان المالي :

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FR الذي يعرف على أنه ذلك الجزء من الأموال المتميزة بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة .

وله أهمية كبيرة يعتبر هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض العناصر الميزانية الأقل من سنة وتتمثل هذه المخاطر في :

تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول الجارية ؛

الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول الجارية ؛

إمكانية حدوث سرعة دوران بعض عناصر الأصول الجارية ؛ (عادل عشى ، 2007، ص 57)

تقتضي هذه القاعدة على أن الاستخدامات الأكثر سنة يجب أن تمول بموارد مدتها أكثر من سنة ، وكذا الاستخدامات أقل من سنة لابد أن تمول بموارد أقل من سنة ويحسب بعلاقة التالية :

1.4 رأس المال العامل

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل FR = (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة)

رأس المال العامل =FR (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) – الأصول الثابتة

يركز هذا لأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له . (زوبيدة و جمال الدين ، 2020، ص353)

الشكل رقم 01 :رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأصول الجارية	
رأس المال العامل fr	**الأموال الدائمة**

- **من أسفل الميزانية :**

رأس المال العامل FR = الأصول الجارية – الديون قصير الأجل

رأس المال العامل FR = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) – الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال

الشكل رقم (02) : رأس المال العامل من أسفل الميزانية

	الديون قصيرة الأجل
الأصول الجارية	رأس المال العامل

2.4 الاحتياج في رأس المال العامل :

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل وتتضمن تسير دورة الاستغلال بصفة عادية. (سعادة، 2009،ص64)

ويحسب بعلاقة التالية :

احتياج رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل BFR = (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينو خارج الاستغلال) – (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال)

احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR ex يمثل الأصول الجارية خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR ex = الأصول الجارية للاستغلال – ديون الاستغلال

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR hex = يمثل الأصول الجارية خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصيرة . (زوبيدة و جمال الدين ، 2020، ص353)

3.2.2 الخزينة : هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة (الأموال) من وإلى المؤسسة من خلال دورة استغلالية معينة .

وتحسب بالعلاقة التالية :

خزينة الصافية =NTرأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل .....(1)

خزينة الصافية =NTخزينة الأصول – خزينة الخصوم .....(2) (عبد الفتاح و عادل ، 2019، ص 133)

5.التحليل بواسطة النسب المالية

يضم هذا التحليل تحليل الميزانية المالية سيولة استحقاق وكذلك تحليل الميزانية الوظيفية

1.5 نسب السيولة :

السيولة هي مقدرة المؤسسة مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها و تعبر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها الجارية إلى نقود، و تتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصول إلى نقود، و عند احتساب هذه المؤشرات يجب مراعاة الدقة و تنقسم هذه النسب إلى:

نسبة السيولة العامة

و تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم الجارية و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات الجارية ، بشكل مفاجيء دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة، أو الحصول على قروض جديدة و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية .

السيولة المختصرة : تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30 % كحد أدنى و 50 % كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل .

وتحسب بعلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية – مخزونات / الخصوم الجارية (عباس، 2002 ، ص 105)

السيولة الفورية :

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20 % كحد أدنى و 30 % كحد أقصى ، إذا كانت مرتفعة منعاه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى تعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منها غير مستعملة .

وتحسب بعلاقة التالية :

نسبة السيولة = النقديات / الخصوم الجارية (عباس، 2002 ، ص 105)

2.5 نسب الهيكلة

هي النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و العناصر الموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل: نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ، و هذه النسب تظهر التوزيع النسبي لكل من عناصر جانب الأصول و جانب الخصوم و تعتبر هذه النسب الأكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة (جمال الدين و أحمد، ب،ت ص127) ، و تشمل النسب التالية:

نسب التمويل الدائم : تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح ، فان رأس المال العامل يكون سالبا ، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل ، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة (تقرات، 2017، ص 127)، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل خاص :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها تغطية الأصول الثابتة ، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل اصولها بواسطة أموالها الخاصة ، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أردت ذلك والعكس صحيح .

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3.5 نسب المديونية : تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها ،ورغم المزايا التي يحققها اللجوء إلى الاستدانة إلا أن لديها سلبيات عديدة فزيادة المديونية عن حدها تؤدي إلى احتمال الوقوع في الإفلاس الذي بدوره يؤدي إلى حدوث صراعات بين كل من الملاك والمقرضين وإدارة المؤسسة من جهة أخرى (العلى، 2000، ص86). و تشمل النسب التالية:

نسبة الاستقلالية المالية : إن الهدف من هذه النسبة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية ، أي ألا يفوق مجموع ديونها حجم الأموال الخاصة . (إلياس و يوسف، 2006، ص303)

وتحسب بعلاقة التالية :

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الديون المالية

القدرة على السداد : تعتبر مؤشر للمقرضين يساعد على منح قرض للمؤسسة من عدمه ذلك لأن ملف القرض يحوى كل المعطيات المالية التي تساعد المقرض على حساب نسبة القدرة على السداد ومن ثم اتخاذ القرار .

وتحسب بعلاقة التالية :

القدرة على السداد = الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي (إلياس و يوسف، 2006، ص303)

6. القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم وانعكاس ذلك على التحليل المالي :

جاء النظام المحاسبي المالي بعدة تغييرات فيما يخص القياس المحاسبي ولعل أبرزها :

- يمكن للمؤسسة أن تلجا إلى تغيير التقديرات وطرق القياس المحاسبي إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية ؛
- يرتكز تغيير تقديرات وطرق القياس المحاسبي على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على أحسن تجربة أو على معلومات جديدة تسمح والتي تسمح بالحصول على معلومات ذات مصداقية أكثر ؛
- تغيير طرق القياس المحاسبي يخص تغيير المبادئ والاسس والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخاصة المطبقة من المؤسسة بهدف إنشاء وعرض القوائم المالية ؛
- تحدد طرق وكيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن القوائم المالية عن طريق التنظيم ؛
- تحديد المبالغ المالية الخاصة بعناصر القوائم المالية . (عبد المجيد و محمد ، 2018 ، ص65)

من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي ، نلاحظ توافقه الكبير مع معايير المحاسبية الدولية لاسيما فيما يتعلق بالقياس المحاسبي وتقييم عناصر القوائم المالية ، وتوافقه مع إجراءات وأساليب معالجة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار ، وطلك لما له من أثار وانعكاسات سلبية على القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المقدمة .وأقر النظام المحاسبي المالي عدة تغيرات المتعلقة بطرق التقييم والتي لها الاثر الايجابي على التحليل المالي بشكل خاص ومحاسبة بشكل عام هو أسلوب القيمة العادلة ولقي هذا الأسلوب القبول لدى العديد من المنظمات المهتمة بمعايير المحاسبة المالية.

كما جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطيع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه ، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة والأسهم على حقيقية المركز المالي الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات ، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على اساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات ، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة.

كما عرفت القيمة العادلة حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما بالمعلومات الأساسية المتعلقة وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق في تاريخ التقييم.

إيجابيات استعمال القيمة العادلة على التحليل المالي مؤشرات المالية كمايلي :

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لا بدلها من أن تتمتع بقدر الشفافية حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة وتعكس الواقع الاقتصادي كما أن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم وفي كثير من الاحيان يتم اتخاذ قرارات بناء على هذه العلميات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية ، وتتوقف جودة هذه مؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها ، لذا فان المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدى إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بنظر التغيرات الخاصة بالأسعار والذى يؤدى إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمؤسسة ومركز الاداء الخاص بها على مؤشرات المالية بحيث التغير في مستوى الأسعار يؤثر مباشرة في حساب المؤشرات المالية وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة .

كما تعكس القيمة العادلة واقع المنشاة الاقتصادي وهي اقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية . (طاهر، 2021، ص 325)

المحور الثاني : الاطار الميداني للدراسة :

1.نبذة عن مديرية الصيانة سوناطراك الأغواط (DML)

تعد مديرية الصيانة بالأغواط من أهم الوحدات الهامة لمؤسسة سوناطراك ،حيث أنها تقوم بجميع أعمال صيانة شبكة نقل المحروقات.

1.1نشأة مديرية الصيانة : أنشأت مديرية الصيانة عام 1989 وهي مختصة في صيانة التجهيزات التقنية المتواجدة عبر مختلف محطات نقل المحروقات .تقع مديرية الصيانةDML جنوب غرب المدينة(الأغواط),يحدها من الشمال شركة المنشآت والإنجازات والمؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء , ومن الجنوب الطريق الوطني رقم (1) إتجاه غرداية الجزائر, ومن الشرق : مخزن الدقيق , ومن الغرب مؤسسة أسميدال .وتغطي المديرية مساحة تقدر بـ 9 هكتارات .

1.2 مهام مديرية الصيانة :

تختص مديرية الصيانة بعدة مهام نذكر منها :

صيانة العتاد والأجهزة بصفة دورية لفرع النقل على مستويات 3 ، 4، 5 ويقصد به :

- المراجعة الجزئية .
- المراجعة العامة .
- تجديد الأجهزة وتكون صيانتها حسب مدة طاقتها التشغيلية .
- تجديد قطع الغيار بعض الأجهزة .

الصيانة الوقائية : وهي المراجعة المنتظمة للأجهزة حسب المخطط السنوي الذي تعد دائرة المناهج ، ويتمثل هذا الدور في القيام بتجديد لأجهزة , المضخات ،آلات الضغط , مولدات الكهرباء .

الصيانة الاستعجالية :أي التدخل في حالة الحوادث المفاجئة في إطار الصيانة غير المبرمجة .

- وضع السياسات العامة للصيانة الضرورية للأجهزة .
- ترتيب قطع الغيار تحت نظام عددي بالاستعانة بنظام الإعلام الآلي .
- تطوير وبث مقاييس ومعايير الصيانة على جميع الهياكل .
- تنفيذ العمليات والرقابة للصيانة في المستوى 1 الصيانة الأولية , التشحيم , المراقبة .

.أهم الأنشطة لمديرية الصيانة

الصيانة الوقائية والتصحيحية للآلات الكبرى البترولية؛

تحديد المركبات وصيانتها (.....pompes; directrices . rotors)؛

متابعة وتحقيق مخطط الصيانة؛

تحقيق عملية الصيانة التطويرية للآلات (مواكبة التطور التكنولوجي)؛

تحليلا لمخاطر والأخطاء ومحاولة تجنبها مستقبلا.

2.تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة (DML) باستخدام مؤشرات التوازن المالي

بعد الحصول على ميزانيات سنوات الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية لمديرية الصيانة سوناطراك الأغواط باستخدام مؤشرات التوازن المالي

2عناصر الميزانية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة

جدول رقم (01) يمثل باختصار عناصر الميزانية من 2017 إلى 2021

	الأموال الدائمة	أصول غير جارية	أصول جارية	خصوم غير جارية	خصوم جارية
2017	40 384 600 619,81	34 646 118 587,40	8 651 508 218,31	3435234976,56	2 913 026 185,90
2018	108 643 861 105,98	102 916 004 020,97	8 956 460 537,45	3727176933,77	3 228 603 452,44
2019	109 611 124 883,73	103 382 629 224,92	9 376 863 184,66	4247315784,73	3 148 367 525,85
2020	104 363 713 335,27	98 456 214 558,14	10 968 042 180,62	4946418881,44	5 060 543 403,49
2021	139 531 056 849,22	131 175 080 529,33	19 315 546 114,74	5 628 755 997,37	5 330 813 797,48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (2017-2021)

2.2حساب مؤشرات التوازن المالي بالاعتماد على التكلفة التاريخية : يلخص الجدول الموالي عملية حساب كل من مؤشر رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) ، احتياجات رأس المال العامل (BFR) والخزينة الصافية (TN)

ويحسب رأس المال العامل الصافي الإجمالي بطريقتين

رأس المال العامل من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة – الأصول الغير الجارية

رأس المال العامل من أسفل الميزانية = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

بما أن رأس المال لمديرية الصيانة سوناطراك الأغواط غير واضح في الميزانية ، لأنها تعتبر أحد فروع شركة سوناطراك ورأس المال يكون مدرج في الميزانية المجمعة لشركة الأم فقط ، لهذا سوف نقوم بحساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية فقط .

وتحسب احتياجات رأس المال العامل (BFR) وفق العلاقة التالية :

احتياج رأس المال العامل (BFR)=(الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية– خزينة الخصوم)

وتحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية :

الخزينة الصافية (TN) = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (02)مؤشرات التوازن المالي (2017-2021)

الوحدة : دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021

الأصول الجارية	8 651 508 218,31	8 956 460 537,45	9 376 863 184,66	10 968 042 180,62	19 315 546 114,74
الخصوم الجارية	2 913 026 185,90	3 228 603 452,44	3 148 367 525,85	5 060 543 403,49	5 330 813 797,48
رأس المال العامل (FRNG)	5738482032,41	5727857085,01	6228495658,81	5907498777,13	13984732317,26
نسبة التغير في رأس المال %		-1.06	8.30	-0.05	57.75
الأصول الجارية – خزينة الأصول	8648461163,56	8948833777,13	9360687689,68	10805539837,4	19307001438,2
الخصوم الجارية– خزينة الخصوم	2 913 026 185,90	3 228 603 452,44	3 148 367 525,85	5 060 543 403,49	5 330 813 797,48
احتياج رأس المال العامل	3317647366,08	5720230324,69	6212320163,83	5744996433,95	13976187640,74
رأس المال العامل (FRNG)	3320694420,83	5727857085,01	6228495658,81	5907498777,13	13984732317,26
احتياج رأس المال العامل BFR	3317647366,08	5720230324,69	6212320163,83	5744996433,95	13976187640,74
الخزينة الصافية (TN)	3047054,75	7626760,32	16175494,98	162502343,18	8544676,52
تغيرات في الخزينة %		60.04	52.84	90.04	-52.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (2017-2021)

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي أنه متذبذب، فانخفض سنة 2020 مقارنة مع السنة 2019و يعود ذلك إلى زيادة ديون الموردين ، أما في السنة 2021 ارتفاع رأس المال العامل مقارنة مع السنة 2020 و يعود هذا الارتفاع إلى زيادة حساب الزبائن والمواد القابلة للاستهلاك ،و كون أن رأس

المال العامل موجب في كل سنوات ،هذا يدل على أن المؤسسة لها فائض لتمويل دورة الاستغلال قصيرة الأجل " تمويل جزء من الأصول الجارية " من أجل تطوير وتحسين المردودية وكذا تجاوز مشاكل وأخطار السيولة ،و هذا مؤشر إيجابي بالنسبة للمؤسسة ، غير أن الانخفاض الذي شهده رأس المال العامل الصافي الإجمالي خلال سنة 2020 دليل على وجود بعض الاختلالات وعدم التنسيق والتوافق بين سياسيتي التمويل والاستثمار .

لكن تبقى نتائج رأس المال العامل لكل سنوات غير حقيقية لان المؤسسة لم تقوم بإعادة تقييم ممتلكاتها طول مدة 5سنوات وهذا ما يتعرض مع قواعد النظام المحاسبي المالي الذي يلزم المؤسسات الاقتصادية بإعادة تقييم ممتلكاتها، ولم تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السعرية العامة ، مما ينعكس سالبا على قيمة رأس المال العامل

كما نلاحظ مما سبق أن المؤسسة قد حققت احتياج في رأس المال العامل موجب خلال السنوات الدراسة و هذا دليل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية أصولها الجارية ، لذا على المؤسسة اتخاذ قرارات تصحيحية و إعادة النظر في سياستها المالية من خلال:

- ✓ تخفيض المواد القابلة للاستهلاك و تقليص حقوق الاستغلال.
- ✓ تمديد مدة سداد ديون الموردين و تقليص مدة حقوق الزبائن

لكن تبقى نتائج احتياج في رأس المال العامل غير حقيقية لان المؤسسة لم تأخذ بعين الاعتبار التغير في مستوى العام للأسعار ، هذا مما ينعكس سالبا على قيمة احتياج في رأس المال العامل

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الخزينة في كل السنوات موجبة و هذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تغطية احتياجات رأس المال العامل بسبب وجود فائض في التمويل أي أن الخزينة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ،لذا على المؤسسة تجميد السيولة أي تجميد جزء من رأس المال العامل ،أما سنة 2021 فقد عرفت الخزينة انخفاض بنسبة 52% مقارنة بسنة 2020، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض القيم الجاهزة

و تجدر الإشارة إلى كون أن الخزينة موجبة فهذا بالضرورة لا يعني أن ذلك في صالح المؤسسة ،لذا على المؤسسة توظيف جزء من أموالها المجمدة قصد تحقيق عوائد إضافية .

2.2 تحليل القوائم المالية للمؤسسة (DML) باستخدام النسب المالية

1.2.2 **التحليل باستخدام نسب السيولة** :هي نسب تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل ، فيما يلي عرض لنسب السيولة لمديرية الصيانة سوناطراك خلال السنوات (2015-2019)

الجدول رقم (03)نسب السيولة للمؤسسة

الوحدة : دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية (1)	8 651 508 218,31	8 956 460 537,45	9 376 863 184	10 968 042 180	19 315 546 114
الخصوم الجارية (2)	2 913 026 185,90	3 228 603 452,44	3 148 367 525	5 060 543 403	5 330 813 797
نسبة السيولة العامة (1/2)	2.96	2,77	2,97	2,10	3,62
خزينة الأصول + ق. قابلة للتحقيق (1)	74931569,05	187803353	209811404	340937180,8	233647274,9
الخصوم الجارية (2)	2 913 026 185,90	3 228 603 452,44	3 148 367 525	5 060 543 403	5 330 813 797
نسبة السيولة المختصرة (1/2)	0.02	0.05	0.06	0.06	0.04
خزينة الأصول(1)	3047054,75	7626760,32	16175494,98	162502343,18	8544676,52
الخصوم الجارية (2)	2 913 026 185,90	3 228 603 452,44	3 148 367 525	5 060 543 403	5 330 813 797
نسبة السيولة الجاهزة (1/2)	0.001	0.002	0.005	0.03	0.01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (2017-2021)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة قد فاقت الواحد الصحيح، و هذا يدل على أن الأصول الجارية غطت الديون الخصوم الجارية و هذا مؤشر جيد، يدل على قادرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل ، لكن يبقي هذا مؤشر غير صحيح لان البيانات المالية التي يستند عليها تعتمد على التكلفة التاريخية ، هذا ما يؤدى إلى تشوهات في عملية قياس الاداء وذلك لعدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار .

أما نسبة السيولة المختصرة كانت أقل من الواحد وأقل من القيم المثلى التي تتراوح بين 0.32% و 0.5 %. فبالرغم أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة إلا أن خبراء التحليل المالي أكدوا على أن مثل هذه الوضعية غير ملائمة بالنسبة للمؤسسة ،ويبقي هذا مؤشر لكل سنة لا يعبر عن الواقع الاقتصادي بسبب القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطيع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه .

كما نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية لم تصل إلى الوضعية المثلى و التي تتراوح بين 0.2% و 0.3 % و هي منخفضة جدا و هذا يعني أن القيم الجاهزة للمؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها القصيرة الأجل و عليه يتوجب على المؤسسة تقليص المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق و الرفع من مدة تسديد الديون قصيرة الأجل.

2.2.2.التحليل باستخدام نسب النشاط :توضح هذه النسب مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام الأصول

الجدول رقم (03)نسب النشاط للمؤسسة

الوحدة : دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الأصول	43297626805,71	111872464558,42	112 759 492 409	109 424 256 738	150 490 626 644
رقم الأعمال	64 383 257 028	65 876 090 710,69	77 024 159 037	89 747 601 414	135 294 232 802
معدل دوران الأصول	1,48	0,58	0,68	0,82	0,89
الأصول الغير الجارية	34646118587,40	102916004020,97	103 382 629 224	98 456 214 558	131175080529,33
رقم الأعمال	64 383 257 028	65 876 090 710,69	77 024 159 037	89 747 601 414	135 294 232 802
معدل دوران الأصول الغير الجارية	1,85	0,64	0,74	0,91	1,03
الأصول الجارية	8 651 508 218,31	8 956 460 537,45	9 376 863 184,66	10 968 042 180	19 315 546 114,74
رقم الأعمال	64 383 257 028	65 876 090 710,69	77 024 159 037,32	89 747 601 414	135 294 232 802

معدل دوران الأصول الجارية	7,44	7,35	8,21	8,18	7,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (2017-2021)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول متذبذب ، حيث كان معدل أكبر من الواحد في سنة 2017 وهذه نسبة جيدة تدل على فعالية وحسن استخدام عناصر الأصول ، كما تدل على أن الأصول تساهم بشكل جيد في زيادة رقم الأعمال ، كما انخفض معدل دوران الأصول إلى 0.58 في سنة 2018 ويدل هذا المعدل بأن كل دينار مستثمر في الأصول يدور 0.58 ليحقق رقم أعمال قيمته 0.58 دج.

أما عن معدل دوران الأصول غير جارية كان نفس الشيء مع معدل دوران الأصول ، حيث كانت معدلات متذبذبة ، فكان معدل دوران الأصول غير جارية في سنة 2017أكبر من الواحد ،حيث بلغ 1.58 وتدل هذه النتيجة أن كل دينار مستثمر في الأصول غير جارية يساهم في تحقيق رقم أعمال قدره 1.58 دج ، وتدل هذه المعدلات على الأصول غير جارية هي السبب في انخفاض معدلات دوران إجمالي الأصول . أما الأصول الجارية سجلت معدلات مرتفعة ، حيث كان معدل في سنة 2020 8.18 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الجارية يساهم في تحقيق 8.18 دج في رقم الأعمال وارتفاع هذا معدل على معدل دوران الأصول غير جارية يدل على ان المؤسسة تعتمد على الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال ، لكن تبقى هذه المعادلات غير موثوقة بها لأنها تتجاهل التغير في المستوى العام للأسعار

الخاتمة :

حاولنا تناول موضوع القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وأثره على نتائج التحليل المالي من خلال معالجة إشكالية الدراسة التي تحول معرفة أثر القياس المحاسبي وفق قواعد النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم على نتائج التحليل المالي ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى أساسيات حول التحليل المالي والنظام المحاسبي المالي والقياس المحاسبي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد حاولنا تحليل القوائم المالية لمديرية الصيانة سوناطراك الاغواط خلال فترة20117-2021بواسطة مؤشرات التوزان المالي .

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا التي قمنا بها على مديرية الصيانة سوناطراك الأغواط توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من اتخاذا القرارات واستخراج نقاط القوة والضعف وتحسين الأداء ؛

- ✓ التحليل المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف إلى فهم وإدراك لمدلولات النسب والمؤشرات المالية ؛
- ✓ يعتبر القياس المحاسبي أداة من أدوات تقييم عناصر القوائم المالية ، حيث يسمح بإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة ؛
- ✓ حسب النظام المحاسبي المالي يكون تقييم المخزونات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية لكن أغلب المؤسسات الاقتصادية لا تقوم بتقييم مخزوناتها بالفمية العادلة وذلك لغياب سوق نشطة في الجزائر ؛
- ✓ إن اعتماد المؤسسة على التكلفة التاريخية في تقييم أصولها في ظل الموجة التضخمية التي تشهدها الجزائر يفقد مؤشرات المالية جودتها ؛
- ✓ إن إهمال المؤسسة محل الدراسة تغييرات الأسعار يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للنتائج المتحصل عليها لأن التضخم الاقتصادي له تأثير مباشر على احتساب المؤشرات المالية ؛
- ✓ إن التحليل المالي وفق قواعد النظام المحاسبي المالي في فترات التضخم الاقتصادي سهل الكثير من عمل المحلل المالي عند القيام بالتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية و هذا مما يضمن الوصول إلى أداء مالي سليم ؛
- ✓ رأس المال العامل للمؤسسة موجب في كل سنوات ،هذا يدل على أن المؤسسة لها فائض لتمويل دورة الاستغلال قصيرة الأجل " تمويل جزء من الأصول الجارية " من أجل تطوير وتحسين المردودية وكذا تجاوز مشاكل وأخطار السيولة ،و هذا مؤشر إيجابي بالنسبة للمؤسسة .
- ✓ لم تقوم المؤسسة بإعادة تقييم ممتلكاتها طول مدة 5سنوات وهذا ما يتعرض مع قواعد النظام المحاسبي المالي الذي يلزم المؤسسات الاقتصادية بإعادة تقييم ممتلكاتها، وهذا مما ينعكس سالبا على قيمة رأس المال العامل ؛
- ✓ نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة قد فاقت الواحد الصحيح، و هذا يدل على أن الأصول الجارية غطت الديون الخصوم الجارية و هذا مؤشر جيد، يدل على قادرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل؛

التوصيات :

- ✓ إشراك المنظمات المهنية والجامعات ومخابر البحث في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة ؛

✓ يجب وضع نصوص قانونية لمرافقة المؤسسات الاقتصادية في إعادة تقييم ممتلكاتها ، بالإضافة إلى وضع قواعد لمحاسبة التضخم في الجزائر .

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادرة في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007.
- عمار بن عيسى(2014)، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية- دراسة حالة في يولاية بسكرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01. صفحات 83-96.
- خليفة حمزة(2018) ، **دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2015-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر .
- سعداوي مراد مسعود ، خلادي راضية (2020) ، **مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد 10 سنوات من التطبيق** ، دراسة ميدانية ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 3، العدد 6 .
- [1] وليد ناجي الحيالي (2007)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدرنمارك .
- شعيب شنوف (2012) ، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر، الاردن .
- عبد الفتاح سعيد السرطاوي ، عادل عيسى حسان (2019) ، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين : دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة مابين(2010-2017)** ،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 4 العدد 2 .الصفحات 147-180
- سعداوي مراد مسعود ، مختاري فتيحة ، بوساحة لخضر ، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط (2018-2017)** ، مجلة المعيار ، المجلد 11 ، العدد 4 . الصفحات 42-62
- عبد الحليم كراجة وأخرون (2000) ، **الإدارة والتحليل المالي** ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- محمد مطر(2000) ، **التحليل المالي : الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- جريدة المحاسبين (2020) ، **شرح التحليل المالي و أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة** .
- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي (2006) ، **التسيير المالي** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2006 .
- [1] عادل عشي (2007) ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الوابل بسكرة (2002-2000)** ، **رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير** ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خضيرة بسكرة ، الجزائر .

- سمرود زبيدة ، سحنون جمال الدين (2020) ، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوزان المالي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017 -2018)** ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 6 ، العدد 3 .
- اليمين سعادة (2011) ، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة سطيف** ، رسالة ماجستير ، تخصص العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة
- علي عباس(2002) ، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، مكتبة الرائد، عمان الأردن.
- جمال الدين المرسلي و أحمد عباس اللحلح (ب،ت) ،**الإدارة المالية مدخل نظري و تطبيقي** ، دار المسيرة، الأردن.
- يزيد تقرارت (2017) ، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين بولاية سطيف 2014/2011** ، مجلة بحوث ، المجلد 11 ، العدد 2 .الصفحات 106-152 .
- أسعد حميد العلى (2000) ، **الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 .
- موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين،(2018) "**القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،جامعة شلف ، الجزائر ، العدد 19، 2018.
- بعداش طاهر(2021) ، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الصيانة الصناعية مفتاح البليدة (2015-2018)** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2021 . الصفحات 319-333
- Ampell, Norman.R,(1975) "Foundations of science, Dover publication", Carrington A.S, and battersby G.B, Accounting An Information System White comb, and tombs company, neuzaland, .
- Ahmed Riahi Belkaoui(2004) ,"Accounting Theory", Fifth Edition, Copyright Thomson Learning, London, 2004.
- édition John , K.R Subereamanyamend(2009),,Francial Statement Analysis, , Wild, Me Grow Hill, New York,.